ولقد استوعبت دول السوق الاوروبية ما يتراوح بين ٣٧ ـ ٤٥ بالمئة من اجمالي صادرات اسرائيل على مدى السنوات من ١٩٦٣ الى ١٩٧٣. وبالنسبة الى صادراتها الصناعية، خلال الفترة عينها، استوعبت السوق الاوروبية ما يتراوح بين ٣٤ ـ ٣٦ بالمئة. أمّا بالنسبة الى الصادرات الزراعية، فقد استوعبت ما تتراوح نسبته بين ٦٧ ـ ٧٢ بالمئة.

وهكذا تفوّقت السوق الاوروبية على الولايات المتحدة، والتي تبلغ وارداتها الزراعية من اسرائيل حوالى ١/ ٦٠ من واردات اوروبا، وحوالى نصف واردات اوروبا من صادرات اسرائيل الصناعية، حيث بلغ نصيب الولايات المتحدة ١٨,٤ بالمئة في العام ١٩٧٣، مقابل ٣٨,٦ بالمئة نصيب السوق الاوروبية من اجمالي صادرات اسرائيل الصناعية(٢).

وعلى ذلك، نستطيع ان نفصّل أهداف اسرائيل من سعيها الى اقامة علاقات مع السوق الاوروبية المشتركة في الآتي:

أهداف تجارية

١ ـ تلافي آثار التعرفة الجمركية الموحدة للسوق الاوروبية المشتركة على صادراتها، وذلك بالحصول على تخفيضات لهذه الرسوم؛ وبالتالي، تزداد القدرة التنافسية لصادراتها داخل دول السوق، ممّا يزيد في حجم الصادرات، خاصة وان غالبية سلعها التصديرية تواجه منافسة، امّا من مثيلاتها من انتاج دول السوق وامّا من الدول المرتبطة بها؛ وبدون معاملة تفضيلية لسلعها، سيصعب عليها تصريف هذه المنتجات داخل السوق الاوروبية المشتركة.

٢ ـ تسعى اسرائيل الى تجنّب فرض نظام الحصص على صادراتها، أو محاولة ان يكون لها نصيب كبير من هذه الحصص.

٣ ـ يمكن لاسرائيل، بعد ان تحصل على معاملة تفضيلية لمنتجاتها في دول السوق المشتركة، ان تمتد هذه المعاملة التفضيلية الى الدول المرتبطة بالسوق، وهو ما يؤدي الى توسيع النطاق للصادرات الاسرائيلية.

أهداف اقتصادية

٤ ـ في سعي اسرائيل الى تحديث صناعاتها، تسعى الى الحصول على معونات من دول السوق المشتركة وفق اتفاقيات للتعاون العلمي معها.

٥ ـ المشكلة المزمنة للاقتصاد الاسرائيلي هي عجز ميزان المدفوعات؛ وتحاول اسرائيل التخفيف من حدّة هذا العجز، وذلك بالحصول على المعونات المالية من السوق المشتركة، وعقد الاتفاقيات معها التي تسهل انتقال رؤوس الأموال الى اسرائيل، بالاضافة الى زيادة صادراتها، التي تؤدي الى زيادة الطلب الاجمالي على المنتجات الاسرائيلية، ممّا يقضي على الطاقات العاطلة، بل ويساهم في زيادة قدرة اسرائيل على تشغيل الايدي العاملة من الأراضي المحتلة في صناعتها، وما الى ذلك من انعكاسات على الاوضاع في هذه الأراضي.

٦ ـ تسعى اسرائيل الى ان يتكامل اقتصادها في اطار الرأسمالية الدولية، لتضمن سوقاً لمنتجاتها، وشروطاً تفضيلية لوارداتها، وأيضاً حماية الاحتكارات الدولية لكيانها المصطنع.

٧ ـ بعد ان استنفدت اسرائيل امكانات النمو الزراعي تحوّلت الى التصنيع، وخاصة